

تحليل شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة الإسرائيلية لوثيقة التفاهات مع سورية.*

تحليل وثيقة التفاهات

تتكون الوثيقة من جزأين: أهداف ترتيبات الأمن، الذي يلبي صيغة مطالب إسرائيل. ومبادئ ترتيبات الأمن، الذي يلبي الموقف السوري المعروف، والذي يتضمن وضع عوائق أمام الجزء الأول. والوثيقة هي أساس متفق عليه للنقاشات، لكنها تسمح بتفسيرات مختلفة ومتناقضة، وإمكان بروز جدالات وخلافات بشأن التفسير الصحيح.

أهداف الترتيبات الأمنية

الهدف الأول والأهم هو "تقليل خطر الهجوم المفاجيء، إن لم نقل تصفيته (Eliminate) تصفية شبه مطلقة".

يبدو أن هذه الصيغة يمكن أن تكون أساساً لتبرير مطالبنا بشأن ترتيبات أمنية مثل نزع السلاح، تخفيض القوات، الإنذار المبكر، الوجود الأجنبي، التحقق والإشراف وإجراءات الرقابة.

وفي المقابل، ما يلي هو القيود المتضمنة في الجزء الخاص بالمبادئ:

1. "لا يجوز أن تأتي مطالب أحد الطرفين الأمنية، أو الضمانات لذلك، على حساب الطرف الآخر".
 2. "ستكون الترتيبات الأمنية متلائمة مع سيادة كل طرف وسلامة أراضيه". وهذا مطلب يمكن أن يخدم موقف السوريين المعارض لنزع السلاح في المنطقة التي سنسحب منها ولمحطات الإنذار الأرضية، والداعي إلى تقليص الوجود الأجنبي ومهامه، وموقفهم تجاه موضوع دمشق.
 3. "تقتصر (Confined) الترتيبات الأمنية على المناطق ذات العلاقة على جانبي الحدود".
 4. "هدف الترتيبات الأمنية هو ضمان المساواة في الأمن الشامل، في إطار وضع سلام بين الدولتين".
- والهدف الثاني،** "منع أو تقليص الاحتكاك اليومي على طول الحدود". يمكن أن يخدمنا في المطالبات بفصل القوات. والمطالبة المضادة هي أنه حتى الفصل المحدود يكفي، مع ما يتصل به: منطقة عازلة، مدى الأسلحة في القطاعات، النظام الجوي، أجهزة الاتصال والتنسيق، وسائل بناء الثقة، وربما الإرهاب في لبنان [هكذا في الأصل].
- والهدف الثالث،** "تقليص خطر هجوم واسع النطاق، أو غزو، أو حرب شاملة". يشمل تأثيره حجم الجيوش وسباق التسلح والتطبيع، وهو إجمالاً يوفر الدعم لموقفنا. وقد يستعمل السوريون ذلك مبرراً للنظر إلى الانسحاب بوصفه وسيلة تلغي مبررات الحرب.

المبادئ

1. "الحاجة المشروعة لكل من الطرفين. أمن أحد الطرفين أو الضمانات لذلك. لن نتحقق على حساب الطرف الآخر".

[هذه] حجة سورية متكررة، أثرت أيضاً في محادثات رئيسي الأركان. ويمكن أن نستعملها حجة لمطالبتنا بنزع سلاح المنطقة التي سنسحب منها. فالانسحاب يزيل التهديد الإسرائيلي لدمشق ويعزز أمن سورية. إذا تقدم السوريون واحتلوا المنطقة التي أخليناها، سيتضرر أمننا، فنحن نستحق تعويضاً من الانسحاب في هيئة ترتيبات يمكن أن تضمن ألا يكون تحسناً أمن سورية على حسابنا.

* "هآرتس"، 1995/6/30. سُرِّبَت هذه الوثيقة إلى الصحافة في اليوم التالي لإقدام نتنياهو على كشف النقاب عن الوثيقة السابقة. وقد كتب الوثيقتين، بحسب الصحافة الإسرائيلية، العميد تسفي شتاوبر، رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي في شعبة التخطيط في هيئة الأركان وعضو الوفد الإسرائيلي في المفاوضات مع سورية.

ومن الجدير الانتباه إلى النص القائل إن الضمانات أيضاً لأمن أحد الطرفين لن تكون على حساب الطرف الآخر. فهو من جهة تطرق إلى علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن جهة أخرى، إلى الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع [العربية].

2. والمبدأ الثاني، الذي هو أكثر تفصيلاً وينص على أنه "ستكون الترتيبات الأمنية Mutual, Equal Reciprocal on Both Sides [and] (متساوية ومتبادلة في الجانبين)"، يحدد أنه "إذا اتضح في مجرى المفاوضات أنه، من النواحي الجغرافية، ليس من الممكن تطبيق المساواة على ترتيبات محددة، يناقش الخبراء من الطرفين حينها إشكالية الترتيب المحدد ويحلونها. سواء من خلال التغيير أو التعديل (Modify) (بما في ذلك الإضافة أو الحذف) أو من خلال حل متفق عليه ومقبول [ينطوي على] تغيير مفرد".

وفي هذا الصدد، فإن صيغ البند ملتوية ومفتوحة لتفسيرات متناقضة، ذلك بأن القاعدة هي ضرورة وجود مساواة وتبادلية في كل شيء. لكن من الممكن في حالات معينة (وهذا هو الاستثناء، لا القاعدة) أن يكون هناك عدم مساواة جغرافي، إذا اتضح أن المساواة يصعب تطبيقها. وهذه مسألة ذاتية للغاية.

إن من شأن هذه الصيغة أن تدعم مواقفنا، لكن من المعقول أن يستخدمها السوريون في كل ما يتعلق بدمشق.

إن مبدأ عدم المساواة الجغرافي أساسي في مفهومنا للترتيبات الأمنية، وهو حيوي بالنسبة إلينا، وإذا نجحنا في إرساء هذا المبدأ، فإن المساواة في مضمون القطاعات لن تكون بالضرورة في غير مصلحتنا، ولا سيما إذا أفلحنا في منع إدخال القوات الاحتياطية في الحسابات.

ويحدد البند أيضاً مبدأ المساواة في الأمن الشامل لكلا الطرفين، في سياق وضع سلمي. وهذا التحديد يخدم المطالب السورية نسبياً أكثر [مما يخدم المطالب الإسرائيلية]، لأنه يبرر ظاهرياً إدخال العلاقات مع الولايات المتحدة، ونوعية الوسائل القتالية، وسلاح الجو والوسائل القتالية الاستراتيجية، في معادلة الميزان الاستراتيجي.

ونحن يمكننا الاحتجاج بالدعم الإقليمي [السورية]، والمؤخرة العربية لسورية، وحجمها الإجمالي وسائر مكونات عدم المساواة.

3. "يجب أن تتلاءم الترتيبات الأمنية مع سيادة كل طرف وسلامة أراضيها". "ستقتصر الترتيبات على المناطق ذات العلاقة على جانبي الحدود".

هذه حجة إشكالية بالنسبة إلينا، تخدم الموقف السوري القائل بالتوازي الجغرافي وبقطاع تخفيض [للقتل] قرب الحدود فقط. بدلاً من قطاع عميق. كما أنها تؤدي، على ما يبدو، إلى حجة تقول إن خط الصفر هو خط الحدود (الدولية أو حدود 4 حزيران/ يونيو)، الذي تنفذ إسرائيل انسحاباً كاملاً إليه.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx